الأمم المتحدة

A/75/546

الجمعية العامة

Distr.: General
27 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 44 من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**

الممثل الدائم

021120 291020 20-14149 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الإدارة القبرصية اليونانية أمام اللجنة الثالثة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في إطار البند 72 (ب) من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وهو بيان يشوه بشكل صارخ حقائق تتعلق بقبرص. وبما أن الجانب القبرصي اليوناني لا يتحاشى حتى تسييس المسائل الإنسانية لأغراض الدعاية في المحافل الدولية، حيث لا يكون الجانب القبرصي التركي حاضرا، فإني مضطر إلى الرد خطيا من أجل وضع الأمور في نصابها.

فلا يزال الجانب القبرصي اليوناني يسعى إلى تضليل المجتمع الدولي عن طريق تصوير مشكلة قبرص على أنها مشكلة "غزو" و "احتلال". ولا يصف أي قرار من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقبرص التدخل التركي المشروع والمبرَّر في عام 1974 باعتباره "غزوا" أو "احتلالا"، نظرا إلى أنه تم وفقا لمعاهدة الضمان لعام 1960، في أعقاب محاولة الانقلاب التي نظَّمها المجلس العسكري الحاكم في اليونان والمتعاونون معه من القبارصة اليونانيين، بهدف ضمّ الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة الشعب القبرصي التركي إبادة تامة. وينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص بدأت عام 1963 عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسرا لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد شركاءه القبارصة الأتراك من جميع أجهزة الدولة، وليس في عام 1974. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، وهي فترة اختار الممثل القبرصي اليوناني بسهولة أن يتجاهلها، شارك القبارصة اليونانيون، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة التطهير العرقي ضد القبارصة الأتراك، المعروفة باسم خطة أكريتاس بهدفها النهائي المتمثل في تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وقد استلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. ونظراً لوجود عدد كبير من وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها من جانب ممثل القبارصة اليونانيين دليل على أن ملاحظاته ليست قائمة على الحقائق، بل هي حلقة أخرى من حلقات آلية الدعاية القبرصية اليونانية المعروفة جيدا.

وفي السياق نفسه، فخلافاً لادعاءات الممثل القبرصي اليوناني، تعود مسألة "الأشخاص المشردين" إلى عام 1963، عندما اضطر السكان القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة إلى الفرار خوفا على أرواحهم أمام الهجوم القبرصي اليوناني الذي دام أحد عشر عاما. وعلى الرغم من أن العديد من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين أيضا شُرِّدوا في عام 1974 نتيجة الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني وفي أعقابه، فقد سُوِّيت مسألة المشردين من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي عقدت في فيينا عام 1975. ولقد نُفِّذ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والاتفاق وتنفيذه على السواء مسجلان في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (الوثيقة S/11789 المؤرخة 5 آب/أغسطس 1975 والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 1975).

ومن المفارقات أن الممثل القبرصي اليوناني، الذي يحاول أن يظهر في صورة المدافع عن حقوق الإنسان الفردية والجماعية والحريات الأساسية، يتجاهل أشدّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجزيرة، المتمثلة تحديدا في العزلة الجائرة واللاإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي بتحريض من إدارته. وتتنوع مظاهر هذه العزلة الشاملة بين حرمان القبارصة الأتراك من حقهم في التمثيل على الساحة الدولية، بما في ذلك في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية، ومنع وتقييد أسفارهم إلى الخارج واتصالاتهم بالعالم الخارجي، وتقليص علاقاتهم التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن هذه العزلة الجائرة المفروضة على القبارصة الأتراك هي أهم عنصر يُسمِّم العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، مما يقوض إمكانيات التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات بشأن الجزيرة.

أما ادعاء الممثل القبرصي اليوناني بشأن "هندسة التوازن الديمغرافي" في الجمهورية التركية لشمال قبرص، فلا أساس لها أيضا من الصحة، وما هي إلا عنصر آخر في حملة التضليل والتشهير المستمرة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني. والإجراءات التي تكتسب بفضلها الجنسية في شمال قبرص مماثلة للإجراءات المطبقة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة القبرصية اليونانية سمحت بتوطين الآلاف من غير القبارصة اليونانيين في جنوب قبرص، بما في ذلك من اليونان، وفقا للتشريعات المحلية الخاصة بها. ولا بد أيضا من التشديد على أن الإدارة القبرصية اليونانية تخضع حاليا لتمحيص دقيق من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن "مخطط الجنسية للمستثمرين"، التي وضعتها موضع التنفيذ في عام 2013، والتي يمكن في إطارها أن يشتري استثمار لا يقلُّ عن 2 مليون يورو (2,2 مليون دولار) جواز سفر وإمكانية السفر بدون تأشيرة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وقد أثارت هذه "الجوازات الذهبية" التي تم الحصول عليها من خلال المخطط المذكور القلق من أن المخطط استُغل كوسيلة لغسل الأموال من خلال شركات لا إقليمية ولتوفير ملاذ آمن للهاربين داخل الاتحاد الأوروبي. وبالفعل، كشفت إحدى المؤسسات الإعلامية المرموقة مؤخرا أن سياسيين بارزين من القبارصة اليونانيين ضالعون أيضا في مساعدة مجرمين مدانين وحثهم على الحصول على جوازات سفر الاتحاد الأوروبي من خلال المخطط المذكور. وكما هو معلوم، فقد اضطر رئيس مجلس النواب القبرصي اليوناني، ديميتريس سيلوريس، إلى تقديم استقالته بعد ظهور شريط فيديو يبدو فيه وهو يعرض تيسير حصول مجرم مدان وهمي على جواز سفر ذهبي. ودفع ذلك المفوضية الأوروبية إلى أن تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء ما يسمى "مخطط الجنسية للمستثمرين". وفي هذا الصدد، أصدرت المفوضية الأوروبية بيانا في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020 جاء فيه أن المفوضية "... لا تكاد تصدق أنها ترى مسؤولين رفيعي المستوى يتاجرون بالمواطنة الأوروبية لتحقيق مكاسب مالية. وكانت الرئيسة [أورسولا] فون دير لاين واضحة في كلامها حين قالت أن القيم الأوروبية ليست للبيع. وتقوم المفوضية حاليا بالتحقيق في مدى امتثال المخطط القبرصي لقانون الاتحاد الأوروبي احتمالا لاتخاذ إجراءات بشأن الإخلال به". وبالفعل، أعلنت مفوضية الاتحاد الأوروبي في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 أنها ستبدأ "إجراءات بشأن الإخلال" (الإجراءات القانونية) ضد قبرص (الإدارة القبرصية اليونانية)، مؤكدة أن بيع المواطنة "يمس بجوهر المواطنة في الاتحاد الأوروبي".

وفيما يخص التعليقات التي أدلى بها الممثل القبرصي اليوناني بشأن مسألة الممتلكات، تجدر الإشارة إلى أنه خلافا للجانب القبرصي اليوناني الذي لا يوفر آلية انتصاف فعالة لممتلكات القبارصة الأتراك في جنوب قبرص، يقرُّ الجانب القبرصي التركي بحق الملكية ويحترم هذا الحق بما يشمل حقوق القبارصة اليونانيين الذين تركوا ممتلكات في شمال قبرص. وبناء على ذلك، أنشأ الجانب القبرصي التركي

آلية انتصاف محلية فعالة، هي لجنة الممتلكات الثابتة، حسب ما سلَّمت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لتسوية مطالبات القبارصة اليونانيين وفقا للقرارات الصادرة عن هذه المحكمة. وحتى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أودع لدى اللجنة 740 6 طلبا، وجرى البت في 213 1 طلبا عن طريق تسويات ودية، وفي 33 طلبا في جلسات استماع رسمية. ومن ناحية أخرى، فإن القبارصة الأتراك الذين اضطروا إلى ترك ممتلكاتهم في جنوب قبرص لا يزالون غير قادرين على المطالبة بأي نوع من الانتصاف الفعال، بما في ذلك التعويض. وبموجب "قانون الحراسة" في جنوب قبرص، تقوم الإدارة القبرصية اليونانية بدور "حارس" ممتلكات القبارصة الأتراك، وتمنع وسائل انتصاف من قبيل إرجاعها إلى القبارصة الأتراك أو مقايضتها أو التعويض عنها.

وللأسف، فإن الإدارة القبرصية اليونانية تسعى إلى استغلال القبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في شمال قبرص لأغراض الدعاية السياسية بالإشارة إليهم على أنهم "محصورون". والقبارصة اليونانيون والموارنة الذين يعيشون في شمال قبرص أنفسهم ينكرون أنهم "محصورون"، كما جاء في مقابلة أجريت مع القبارصة اليونانيين المقيمين في كارباس. فعندما ذكر أحد المراسلين أن الغرض من زيارته هو رؤية "الناس المحصورين" في المنطقة، رد الأشخاص بالقول: "محصورين؟ إننا لسنا محصورين!" (صحيفة Politis، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2017). وعلاوة على ذلك، فإن القبارصة اليونانيين والموارنة الذين اختاروا الإقامة في شمال قبرص وفقا للاتفاق التبادل الطوعي للسكان لعام 1975 يتمتعون بجميع الحقوق والحريات الممنوحة لجميع المواطنين في الجمهورية التركية لشمال قبرص، بما في ذلك حرية التنقل والدين والتعبير والتعليم وما إلى ذلك. وأود أيضا أن أذكِّر الممثل القبرصي اليوناني أن مصطلح "محصورون" صاغه لأول مرة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك لوصف محنة القبارصة الأتراك بين الأعوام 1963 و 1974، بعد أن اضطرهم القبارصة اليونانيون إلى العيش في جيوب صغيرة متناثرة في مختلف أنحاء الجزيرة، تقتصر مساحتها على 3 في المائة من أراضي قبرص.

وفيما يتعلق بحرية الدين، تُعلِّق الجمهورية التركية لشمال قبرص أهمية قصوى على حماية الحرية الدينية وتوفِّر بيئة يمكن فيها للناس ممارسة دينهم بحرية، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في دستورها، ولا سيما المادة 23، بما يتسق مع المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكل من يقيم في الجمهورية التركية لشمال قبرص، سواء على أساس فردي أو جماعي، يتمتع بحرية الوصول إلى أماكن العبادة بغض النظر عن المعتقد الديني. وعلاوة على ذلك، ومع أن الأشخاص المقيمين في الخارج، بما في ذلك في جنوب قبرص، يمكنهم أن يمارسوا معتقداتهم الدينية داخل حدودهم، فإن الجمهورية التركية لشمال قبرص تطبِّق سياسة تمكنهم من المجيء لممارسة معتقداتهم الدينية في شمال قبرص. وفي هذا الصدد، يقوم الجانب القبرصي التركي بتيسير الطلبات التي يقدِّمها القبارصة اليونانيون والموارنة القادمون من جنوب قبرص لإقامة الشعائر الدينية الجماعية في بعض الكنائس والأديرة ذات الأهمية من الناحية الدينية.

ومن جهة أخرى، تستمر القيود التي تفرضها الإدارة القبرصية اليونانية على حرية الدين والمعتقد وعلى إمكانية الوصول إلى المواقع الدينية في جنوب قبرص بلا هوادة. فمقابل 77 كنيسة في شمال قبرص، لا توجد إلا ثمانية مساجد مفتوحة للعبادة في الجانب القبرصي اليوناني، وإن كان ذلك أثناء ساعات زيارة المتاحف فقط، الأمر الذي لا يكفي للوفاء بمتطلبات الدين الإسلامي. وعلاوة على ذلك، لا توجد في اثنين من تلك المساجد الثمانية حتى مرافق للوضوء/الاغتسال من أجل القيام بطقوس الوضوء قبل أداء الصلاة وفقا للدين الإسلامي. ولا يزال العديد من دور العبادة الإسلامية في جنوب قبرص مقفلا في جميع الأوقات

بدون أن تعرف الإجراءات اللازمة لطلب زيارتها فرديا أو جماعيا و/أو التوافد إليها لغرض الحج، كما ذكرت أيضا المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، كريمة بنون، في استنتاجاتها وملاحظاتها الأولية في ختام زيارتها إلى قبرص في 6 حزيران/يونيه 2016.

وخلافا لادعاءات الممثل القبرصي اليوناني، فإن الجانب القبرصي التركي اتبع دائما نهجا إيجابيا تجاه الاحتياجات التعليمية للقبارصة اليونانيين المقيمين في شمال قبرص، وتمشيا مع هذا الفهم، وبالإضافة إلى المدرسة الابتدائية القائمة التي تعمل في كارباس منذ أكثر من ثلاثة عقود، افتتحت مدرسة ثانوية في أيلول/سبتمبر 2004 للطلاب القبارصة اليونانيين المقيمين في هذه المنطقة. ويتولى مدرسون قبارصة يونانيون تعليم الأطفال القبارصة اليونانيين في هذه المدارس وفق نفس المنهج الدراسي المطبق في جنوب قبرص. وفي الواقع، تُعيِّن السلطات القبرصية اليونانية المختصة المدرِّسين القبارصة اليونانيين، كما توفِّر الإدارة القبرصية اليونانية الكتب المدرسية ذات الصلة. غير أن بعض الكتب المدرسية المذكورة المرسلة إلى المدارس القبرصية اليونانية في الجمهورية التركية لشمال قبرص تشمل محتوى غير لائق، ودعاية قديمة، فضلا عن لغة هجومية وشوفينية وعنصرية ضد الأتراك والقبارصة الأتراك، من قبيل الإشارة إليهم باعتبارهم "همجيين". وهذا المحتوى غير اللائق يمكن أن يكون ضارا بتنشئة الأطفال الصغار وأن يؤثر سلبا على تصورات الأجيال المقبلة عن الأشخاص الآخرين. وبالمثل، فإن بعض تعيينات المدرِّسين التي اقترحتها الإدارة القبرصية اليونانية تتجاهل الافتراءات العنصرية واللغة الهجومية التي يستخدمها أولئك المدرِّسون. ومن المؤسف أن الإدارة القبرصية اليونانية تحاول تسييس هذه المسألة أيضا. كما إني أرى أن من الضروري التشديد على أن الجمهورية التركية لشمال قبرص قامت بالفعل بتنقيح الكتب المدرسية وأضافت إليها عناصر تُعزِّز التفاهم والتسامح والصداقة. وعلى سبيل المقارنة، يواصل الجانب القبرصي اليوناني رفض تنقيح الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس القبرصية اليونانية، التي لا تزال تحتوي على عناصر عنصرية وشوفينية. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من التوصية الرسمية من جانب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، وقبول السلطات القبرصية اليونانية بالعمل بتوصيته الواردة في تقريره المؤرخ 7 حزيران/يونيه 1996 (S/1996/411)، لا يزال الجانب القبرصي اليوناني يرفض الوفاء بالتزامه وتعهده الذي طال انتظاره بفتح مدرسة ابتدائية تركية في ليماسول لتلبي الاحتياجات التعليمية للأطفال القبارصة الأتراك الذين يعيشون في جنوب قبرص ولتتيح لهم التعلم بلغتهم الأم.

وفيما يخص التعليقات التي أدلى بها ممثل القبارصة اليونانيين بشأن منطقة ماراش المسيجة (فاروشا)، أود أن أوضح مرة أخرى أن الخطوات التي اتخذتها حكومتنا تحترم حق السكان السابقين في الحيازة ولا تنتهك بأي شكل من الأشكال قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لأن تغيير وضع تلك المنطقة من منطقة عسكرية إلى منطقة مدنية سيمكن من إعمال حق السكان السابقين في الحيازة على النحو الذي تتوخاه قرارات مجلس الأمن. بيد أن القيادة القبرصية اليونانية، التي تخشى أن تؤدي هذه الخطوات إلى إنهاء الوضع الراهن غير المقبول، الذي يشكل "وضعا مريحا" للجانب القبرصي اليوناني، تبذل قصارى جهدها لتشويه صورة القرارات المتخذة بشأن منطقة ماراش المسيجة.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به الممثل القبرصي اليوناني بشأن مسألة "المفقودين"، أود أن أؤكد مجددا أن الجانب القبرصي التركي يبذل كل ما في وسعه بشأن هذه القضية الإنسانية التي تؤثر على كلا الجانبين لمساعدة اللجنة المعنية بالمفقودين والمساهمة في عملها لكي تنفذ ولايتها بنجاح. وعلى الرغم من الموقف الإنساني للجانب القبرصي التركي، فالهدف الوحيد للجانب القبرصي اليوناني، للأسف، هو تسييس

هذه المسألة الإنسانية بطرحها أمام المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، عوضا عن المشاركة بشكل إيجابي في أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين.

وبغية دعم عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، أنشأ الجانب القبرصي التركي لجنة المحفوظات في عام 2016، التي تتألف من السلطات العسكرية وسلطات الشرطة وخبراء من وزارة الصحة والمحفوظات الوطنية، فضلا عن الوحدات الأخرى ذات الصلة من الحكومة، لدراسة المحفوظات ذات الصلة بالمعلومات التي تطلبها اللجنة المعنية بالمفقودين فيما يتعلق بمكان وجود الأشخاص المفقودين. وفي هذا السياق، أُتيحت إمكانية الوصول إلى مكتب العضو القبرصي التركي بهدف التحقق من الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام 1974. كما أنشأ الجانب القبرصي التركي وحدة تحقيق تحت رئاسة الجمهورية التركية لشمال قبرص لفحص جميع المحفوظات ذات الصلة من أجل جمع المعلومات التي طلبتها اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن الأماكن التي يُحتمل وجود الأشخاص المفقودين فيها، فضلا عن وحدة الأشخاص المفقودين التي تجري تحقيقا جنائيا في قضايا المفقودين من القبارصة اليونانيين الذين تم تحديد هويتهم، تحت إشراف مكتب المدعي العام المستقل دستوريا في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وعلاوة على ذلك، يقوم الجانب القبرصي التركي، عند العثور على أدلة بشأن أماكن الدفن المحتملة، بتيسير وصول اللجنة المعنية بالمفقودين إلى أي منطقة في جميع أنحاء الجمهورية التركية لشمال قبرص، سواء تطلب الأمر وقف بناء طريق رئيسي أو تيسير الوصول إلى المناطق العسكرية التي تطلب اللجنة تفقُّدها وفقا لخطة عملها. وفي هذا الصدد، سُمح في حزيران/يونيه 2019 بالوصول إلى 30 موقعا إضافيا من مواقع الدفن المشتبه فيها في مناطق عسكرية في شمال قبرص حيث تتم أعمال الحفر وفقا لمخطط أعمال الحفر الذي وضعته اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص تواصلان تقديم الدعم المالي للجنة المعنية بالمفقودين.

ولم تصدر عن الجانب القبرصي اليوناني بحكم انشغاله بنشر المعلومات المضلِّلة عن الجانب القبرصي التركي وتركيا أي استجابة لنداء اللجنة المعنية بالمفقودين للبحث في ما لديه من تقارير الجيش أو الشرطة والسجلات والتقارير الطبية أو أي وثائق أخرى يمكن أن تتضمن معلومات عن مواقع الدفن المحتملة أو رفات الأشخاص المفقودين. ولم يسفر أي من التحقيقات الجنائية التي أجريت في وفاة المفقودين القبارصة الأتراك عن الكشف عن هوية الجناة أو الملاحقة القضائية لمن تم التعرف عليهم. وعلاوة على ذلك، وحتى هذا اليوم، لم يرد الجانب القبرصي اليوناني بالمثل من حيث تيسير الوصول إلى جميع المناطق العسكرية وإلى محفوظات الشرطة القبرصية اليونانية التي كانت ضالعة مباشرة في ارتكاب الفظائع الجماعية ضد القبارصة الأتراك، وبخاصة خلال الفترة 1963-1964.

وفيما يتعلق بالادعاءات بشأن التراث الثقافي في شمال قبرص، أود التشديد على أن الجانب القبرصي التركي، على الرغم من موارده الضئيلة، يحمي ويصون التراث الثقافي لجزيرة قبرص، المنبثق عن الثقافات المتنوعة والغنية والحضارات التي كانت الجزيرة مأهولة بها عبر التاريخ. ولقد دأب الجانب القبرصي التركي أيضا، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها لحماية وحفظ التراث الثقافي في شمال قبرص، بغض النظر عن منشئه، على المشاركة بنشاط والمساهمة بصورة بناءة في أعمال اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي، التي تعد مثالا بارزا على الطريقة التي يمكن بها للجانبين تحقيق إنجازات كثيرة من خلال التعاون لمصلحة الشعبين.

ومن ناحية أخرى، فإن الممثل القبرصي اليوناني يغض الطرف عن الحالة المزرية للتراث الثقافي التركي الإسلامي في جنوب قبرص. وما فتئت الإدارة القبرصية اليونانية تنتهج، منذ عام 1963، سياسة طمس جميع معالم التراث التركي الإسلامي في قبرص. وخلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، دمَّر القبارصة اليونانيون المساجد والمزارات وغيرها من الأماكن المقدسة في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة. وفي الآونة الأخيرة، أشارت الدراسات الميدانية التي أجراها خبراؤنا والمعلومات التي جُمعت من القبارصة الأتراك الذين زاروا جنوب قبرص إلى أن من بين أكثر من 130 مسجدا في جنوب قبرص، تُرك 32 مسجدا عرضة للانهيار، بينما توجد غالبية المساجد المتبقية في حالة بالغة السوء. كما أن جميع القطع الثقافية المنقولة من هذه المعالم الأثرية، وهي المئات من مخطوطات القرآن الكريم، وسجاجيد الصلاة، وحوامل المصاحف، وقطع تجسِّد فن التصوير الإسلامي، قد دُمِّرت أو تعرَّضت للنهب.

وفي ظلِّ هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات المضللة التي بدرت من الممثل القبرصي اليوناني لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وبالتالي، فبدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها لا تؤدي إلا إلى خلق بيئة من عدم الثقة والعداء بين شعبي الجزيرة، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يبذل مزيدا من الجهد من أجل تهيئة مناخ ملائم للتعاون بين الجانبين، على نحو ما دعت إليه سعادتكم في تقريركم المؤرخ 10 تموز/يوليه 2020 (S/2020/682) الذي وافق عليه قرار مجلس الأمن 2537 (2020).

وإذ أغتنم هذه الفرصة، فإني أود أيضا أن أذكّر الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها كان دائما، ولا يزال، هو الجانب القبرصي التركي، وليس تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص